ذكر ويب، في تقريره، انه على الرغم من محاولات الولايات المتحدة، فقد رفضت اسرائيل قبول مبدأ عودة أكبر جزء ممكن من اللاجئين الى بيوتهم، ورفضت ان تبدأ هذه العملية باسرع وقت ممكن. اضافة الى ذلك، تأثرت الجهود هذه سلبياً باستمرار تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل وقيام السلطات الاسرائيلية باسكانهم في بيوت اللاجئين الفلسطينيين. وازداد الامر تعقيداً برفض الدول العربية للعرض الاسرائيلي بالسماح بعودة مئة الف لاجيء، ضمن اطار تسوية شاملة، واعتبرت العرض غير كاف. كما رفضت الدول العربية توصية القبول بمبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين على اراضيها. لكن التطور الايجابي، في هذا المجال، هو الادراك المتزايد لاستحالة عودة هؤلاء اللاجئين وقبول برنامج الاغاثة الذي اقرته الامم المتحدة. والتطور الهام الآخر هو القرار الذي تبنّته الجمعية العامة لانشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) التابعة للامم المتحدة، في ١٩٤٩/١٢/٨، حسب توصية لجنة المسح الاقتصادي التابعة للمنظمة الدولية. وسوف يرأس الوكالة مدير مسؤول امام الامين العام للامم المتحدة، وتساعده لجنة استشارية مكونة من مندوبين عن فرنسا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة. والتطور الايجابي الآخر، هو المتعلق بضرورة بذل الولايات المتحدة جهدها لدفع العرب واسرائيل الى التوصل الى تسوية لمشاكل الحدود بينها. فقد دخلت اسرائيل والاردن، بتشجيع من الولايات المتحدة، في مفاوضات مباشرة لتسوية المشاكل العالقة بينهما. وعلى الرغم من التقدم البطيء في المفاوضات، الاّ ان مجرد عقدها يعتبر علامة ايجابية جداً، ومشجعة. وستستمر الولايات المتحدة في تشجيع الاطراف الاخرى على ان تحذو حذو الاردن. اما التوصية باجراء مبادلة اراض بين اسرائيل والدول العربية، فقد اصبحت غير مرغوب فيها، وغير ممكنة. ونجحت الولايات المتحدة، بصفتها عضواً في لجنة المصالحة بشأن فلسطين، في تبني اللجنة للمبادىء الرئيسة المتضمنة في تقرير مجلس الامن القومي الى الرئيس، في ١٩٤٩/١٠/١٧، بشأن القدس، وقد عرضته اللجنة على الجمعية. لكن الجمعية العامة صوتت، في ١٩٤٩/١٢/٩، على قرار يطلب من مجلس الوصاية اعداد مشروع تدويل كامل لمدينة القدس كحالة منفردة (*corpus separatum*)، بما يتماشى مع قرار ١٩٤٧/١١/٢٩. وقد عارضت الولايات المتحدة هذا القرار، معتبرة انه غير عملي في الظروف الراهنة. وقال نائب وزير الخارجية، ان الولايات المتحدة لن تؤيد فرض أي اجراءات بشأن القدس تخالف رغبة اسرائيل والاردن اللتين تجريان، حالياً، محادثات مباشرة حول مستقبل المدينة. وفي ما يختص بتوصية الغاء حظر السلاح، فقد تم تنفيذها؛ وتمنح الحكومة الاميركية، حالياً، رخص تصدير سلاح الى اسرائيل والى الدول العربية (National Security Council, *Progress Report by Under Secretary of State*, 27/2/1950).

وتقدم مجلس الامن القومي بتقرير آخر الى الرئيس، في ١٩٥٠/٥/١٧، بعنوان «سياسة الولايات المتحدة تجاه شحنات الاسلحة الى الشرق الاوسط»، اعتبر ان التوجه العام في الشرق الاوسط، حالياً، هو في اتجاه السلام اكثر منه في اتجاه الحرب. وذكر ان المشاورات السرية، على مستوى عال، بين الولايات المتحدة وبريطانيا كشفت عن نية هيئة الاركان البريطانية تشكيل نوع من الشراكة العسكرية الانجلو ـ مصرية للمساعدة في الدفاع عن الشرق الاوسط ضد غزو سوفياتي. وتدعو هذه الخطط الى تزويد الجيش المصري بالمعدات البريطانية، من ضمنها معدات ثقيلة. وستكون احدى النتائج المترتبة على ذلك زيادة اعتماد الجيش المصري على بريطانيا في تسليحه، وستعطي دفعاً للوجود البريطاني في منطقة قناة السويس. وسيجرى تطوير الخطط الرئيسة لمسرح الشرق الاوسط، اعتماداً على الشراكة الانجلو ـ مصرية. ويعتقد البريطانيون بأنه، من خلال السيطرة على قطع الغيار وتوريد معدات التبديل، سيستطيعون كبح جماح المصريين عن القيام بأي عمل خارج اطار الدفاع عن الشرق الاوسط. وسينقضي عامان، أو ثلاثة اعوام، قبل ان يتسنى اعتبار ان الجيش المصري قد استكمل تدريبه وتسليحه الى المستوى المطلوب. وينوون ان يجرّوا باقي الدول العربية واسرائيل الى ترتيبات الدفاع العامة عن الشرق الاوسط المقترحة. وسيؤدي هذا الى تحسين وضع الغرب الاستراتيجي في المنطقة. ومن الضروري، بالطبع، الاّ تؤدي هذه العملية الى استئناف القتال حول فلسطين (*A Report to the President by the National Security Council on "U.S. Policy toward Arms Shipments to the Near East"*, 17/5/1950).

وأورد التقرير المعدات التي ستقدمها بريطانيا الى الجيش المصري، واعتبرها غير زائدة على احتياجات